

ظاهرة عمل الأطفال : الأسباب والآثار

فريدة سوامية

أستاذة مساعدة في علم النفس

جامعة سطيف

د/ عبلة رواق

أستاذة محاضرة جامعة قسنطينة

يتناول هذا الموضوع ظاهرة عمل الأطفال باعتبارها ظاهرة عالمية، تمس الدول الغنية والدول الفقيرة، و تعتبر من أهم الأخطار التي تهدد الطفولة عبر العالم. يهدف هذا التدخل أيضا إلى محاولة رصد هذه الظاهرة في مختلف أبعادها، و تسليط الضوء على بعض الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى اقتحام سوق العمل وعواقب ذلك عليهم.

تمهيد :

يولد الطفل غير كامل و غير قادر على إشباع حاجاته دون تدخل فرد يسهر على تلبية هذه الحاجات و إشباعها، وعادة ما يكون هذا الفرد متمثلا في الأم أو بديل الأم.

يتعرض الطفل بمجرد ولادته إلى سيل عارم من المثيرات الداخلية و الخارجية ويكون عاجزا تمام العجز عن ترجمة هذه المثيرات و الاستجابة لها استجابة ملائمة، لأنه لا يمتلك جهازا نفسيا قادرا على ذلك، فيأتي الجهاز النفسي للأم كمعوضا مرحليا لجهاز النفسي الذي لما يتكون بعد و بالتالي فإن الأم ورضيعها سيكونان لفترة ما وحدة مندمجة يعتمد فيها الطفل اعتمادا كلياً على الأم. إن هذه التبعية الكاملة تجعل من الأم أهم فرد يؤثر في البناء النفسي للطفل، و تشكل العلاقة معها النموذج الأولي لعلاقاته المستقبلية. ثم تأخذ هذه الثنائية في الانفصال شيئا فشيئا ساحة لتدخل أفراد آخرين لتتوسع الدائرة العلائقية أكثر فأكثر وتثري. يحتاج الطفل ولفترة طويلة إلى هذه العلاقات، فالعلاقات العاطفية تعتبر من أهم محركات النمو النفسي السليم، كما يحتاج الطفل إلى الكثير من العناية والحماية من طرف المحيط إلى أن يشتد عوده و يصبح قادرا على مواجهة الواقع الداخلي والواقع الخارجي بمفرده.

وكثيرا ما تحدث مشاكل واضطرابات في نمو الطفل تحت تأثير الكثير من العوامل، كأن يجد الطفل نفسه مثلاً مجبرا على تحمل مسؤولية نفسه وحتى غيره في سن مبكرة جدا.

تعتبر ظاهرة عمل الأطفال وفي سن مبكرة من بين منغصات النمو عند الطفل. وخاصة إذا اضطر إلى مغادرة مقاعد الدراسة والعمل في أنشطة لا تتناسب وقدراته العقلية والجسدية. وسنحاول فيما سيأتي ذكره التطرق إلى هذه الظاهرة وتبسيط الضوء على أبعادها.

مفهوم عمل الأطفال :

لعل مفهوم عمل الأطفال من المفاهيم التي يصعب تحديدها، وذلك نظرا لتأثره بالعديد من العوامل، على رأسها علاقته الوطيدة بالطبيعة البشرية وتأثره بكل ما يؤثر في هذه الطبيعة من تقدم على المستوى الاقتصادي أو تأخر، وبطبيعة المجتمعات البشرية في مختلف أنحاء المعمورة. ومنه يصبح أي مفهوم مهما حاول أن يكون جامعا ملما، ناقصا، مفتقرا لجانب من الجوانب.

رغم صعوبة وتعقد عملية وضع تعريف لعمل الأطفال، لم تكن عزائم العاملين في هذا الحقل، ولم يتوانوا عن العمل الجاد والمتواصل من أجل تحديد مفهوم يمكنهم من حصر الظاهرة وبالتالي محاربتها.

إنه وبمجرد ذكر عمل الأطفال يقفز إلى أذهاننا العمل المأجور الذي يقوم به الطفل خارج العائلة، لكن هذا التعريف يبدو ضيقا ولا يمكنه أن يفي بغرض التعريف الشامل، فما أكثر الأنشطة التي يقوم بها الأطفال ولا يأجرون عليها. إذ نلاحظ أنه ومن العادة أن يشارك الطفل في الأنشطة العائلية التي تختلف باختلاف مناطق تواجدهم وباختلاف عاداتهم وتقاليدهم وباختلاف النمو الاقتصادي لبلداتهم، فهل يمكن إقصاء الأعمال الفلاحية والمزلية التي يقوم بها الأطفال لمساعدة أوليائهم والتي لا تتناسب وقدراتهم الجسدية، من قائمة عمل الأطفال؟ ثم هناك من يذهب بعيدا، ليعتبر أن الأنشطة التي يقوم بها الأطفال في المدارس من فروض وواجبات والتي عادة ما تكون قاسية، من فئة عمل الأطفال لأنها تشكل ضغطا نفسيا على الطفل وتسبب له الإرهاق الجسدي والعقلي. وقد حاول (Manier, 1999, p19) حصر مصطلح عمل الأطفال وفقه لما تنص عليه التشريعات والقوانين الدولية، كما حاول التفريق بينه وبين مصطلحات أخرى كالاستغلال، الاستعباد، التي ما هي في الواقع إلا امتدادا له أو شكلا من أشكاله. أشار في البداية إلى ما يعرف بـ (child work) والذي يخص كل الأنشطة التي يقوم بها الطفل لمساعدة العائلة سواء كانت أعمالا يقوم بها داخل المنزل أو في الحقل أو في الورشة العائلية. والتي تعتبر من طرف الكثير من العائلات تحضيرا لحياة الراشد، أي أنها تدريب وتعليم لتحمل الأعباء والمسؤوليات، يراعى فيها التدرج والأخذ بعين الاعتبار القدرات النفسية والجسدية للطفل. لا تدخل هذه الفئة لا تحت الاستغلال ولا

تحت الاستعداد حتى وإن كانت تتسم بالصعوبة و الخطورة، لأنها مجرد مساعدة في الاقتصاد العائلي. يحاول Manier الإشارة إلى المشاركة، أي تعاون أفراد العائلة كل حسب استطاعته، من أجل المصلحة العامة، فالفائدة تعود على الجميع وليس على فرد واحد. ويبدو من الطبيعي في الكثير من المجتمعات، أن يشارك الأطفال في هذه المهام. كما أن الأنشطة لا تمنع الأطفال من متابعة دراستهم، إذ عادة ما يمارسون نشاطهم خارج أوقات المدرسة في حالة ما تشدد فيها هذه الأعباء فيضطر الطفل معها للعمل كامل الوقت، سواء كان ذلك داخل العائلة أو خارجها؛ في مجال أو في آخر، نتكلم عن (child labour) وهذا النوع من العمل لا يمكن للطفل أن يمارس معه أي نشاط مدرسي، لأنه يشغل كل وقته ويمتص كل طاقته.

يأتي مصطلح استغلال الأطفال في درجة أعلى وأكثر خطورة، وهو كل نوع من العمل يتم خارج العائلة، يظهر فيه الصالح الاقتصادي الخاص في المقام الأول. ينصب الاهتمام على كيفية الاستفادة إلى أبعد الحدود الممكنة من طاقة الطفل، دون مراعاة لقدراته، حتى وإن كان في الأمر حثفه مقابل أجر زهيد.

إن مشكل عمل الأطفال لا يكمن في العمل في حد ذاته، و إنما في كونه يمارس من طرف طفل تابع، قاصر، يعرضه إلى أخطار كثيرة تهدد نموه النفسي والجسدي.

وترى المنظمة العالمية للعمل أن عمل الأطفال هو كل عمل يمارس من طرف أطفال أقل من 15 سنة مع التحفظ على بعض الاستثناءات. يشمل هذا التعريف كل أنواع الأنشطة التي يمارسها قاصر، بصفة منتظمة أو بصفة غير منتظمة، تلقى عليه أجرا أم لا، بإرادته أم بغير إرادته. ولا يلقي هذا التعريف إجماعا دوليا ويثار حوله الكثير من الجدل.

عادة ما يربط الحديث عن عمل الأطفال بالحديث عن السن القانونية للعمل، فما المقصود بالسن القانونية للعمل؟

تعريف السن القانونية للعمل :

يبدأ الأطفال العمل في أعمار مختلفة تتعلق بعوامل متعددة كطبيعة العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية... إذ نجد في بعض الأحيان والمناطق أن الأطفال يبدأون العمل في سن مبكرة جدا مع أوليائهم في المزارع أو في الورشات ومتى سمحت لهم قدراتهم الجسدية بذلك، فنجد مثلا أطفالا يعملون في الحقول وهم لما يتجاوزوا 6 أو 7 سنوات. ويزداد عدد الأطفال العاملين كلما ارتفعت سنهم عن هذه السن وتتمركز الأعظمية ما بين 13 و 15 سنة" (BIT, 1981.p25).

وقد بينت الإحصاءات التي قدمتها كمفديرالية النقابات الحرة سنة 1996 أن هناك أطفال يبدؤون مزاولة العمل و لما يتجاوزوا 04 أو 05 سنوات بعد. وتشير الكثير من الإحصاءات أن معظم الأطفال الذين يعملون يبدؤون العمل في سن مبكرة جدا. ونظرا لذلك كان لابد من وجود قانون يعمل على تنظيم الظاهرة، قانون يحدد السن الدنيا للعمل و التي يمنع على الطفل المشاركة في أي نشاط يضر بصحته ما لم يبلغها.

ولقد اهتمت التشريعات منذ القرن 19 بتحديد هذه السن، ففي العصور الوسطى وجدت قوانين خاصة بعمل العبيد وقد منع تشغيلهم "ما بين 06 أشهر و 08 سنوات، لعدم بلوغهم سن العمل" (Bonnet, 1998, p35)، وكان الطلب يتزايد على شراء العبيد الأكبر سنا و يشير (Bonnet, 1998) إلى مثال عن عدد العبيد الذين تم بيعهم في فلورانس ما بين سنة (1366-1397)، فمن بين 357 عبدا شكلت فئة أقل من 10 سنوات 2,8%، بينما شكلت فئة (10-15 سنة) نسبة 23,8% وكلما كانت سن العبد أقل من 16 سنة كلما قل الطلب عليه.

فالكل كان يبحث عن العبد الذي تفوق سنه 16 سنة نظرا لاكتمال قوته الجسدية وتأهله للقيام بالأعمال المنوطة به لقد كان الناس يميلون إلى شراء العبيد الأكبر سنا أي الأكثر نضجا وينبذون شراء الأطفال لعدم قدرتهم على القيام بالأعمال الشاقة وخاصة في المناجم وحتى و إن تكلمنا على الورشات التي تتم فيها الصناعات اليدوية لم يكن الطفل يقبل كمتعلم إن كانت سنه أقل من 06 أو 07 سنوات.

إن تصور سن يبدأ فيها الطفل العمل ما كان موجودا منذ القدم، لكن لم يكن هناك اتفاق عليها، فكل مجتمع كان يحددها حسب احتياجاته وحسب نوعية العمل الممارس.

ولقد حاول المكتب العالمي للعمل تحديد هذه السن منذ تأسيسه سنة 1919، وتحدد في الوقت الحالي بـ 15 سنة، وهي تتصادف مع نهاية التعليم الإلزامي، ويمنع قبلها منعا باتا تشغيل الأطفال أو السماح لهم بمزاولة أي نشاط يعيق تعليمهم أو يشكل خطرا عليهم. وهذا ما تنص عليه الاتفاقية رقم 138 من القانون العالمي للعمل، ولم تكن الاتفاقية رقم 138 الأولى في هذا المجال بل سبقتها الكثير من اللوائح والاتفاقيات والتي بدأت مع بداية المكتب العالمي للعمل.

تشريعات عمل الأطفال والهيئات الدولية:

إن معظم الهيئات الخاصة بحماية حقوق الطفل وخاصة الأطفال العاملين تنضوي تحت لواء منظمة الأمم المتحدة ONU وعلى رأسها المنظمة العالمية للعمل OIT المتخصصة في تنظيم

العمل بصفة عامة ومحركها الأساسي المكتب العالمي للعمل BIT، بالإضافة إلى اليونسف UNICEF.

يمتلك كل من المكتب العالمي للعمل و اليونسف مكاتباً منتشرة عبر دول العالم، بمساعدة حكومات الدول، الجمعيات، علماء الاجتماع، النقابات التي تزودها بالمعلومات والإحصاءات في الدول التي تتواجد بها. ولا يمكن أن نهمّل دور الكمفديريالية العالمية للنقابات الحرة CISL، والتي بلغ عددها 206 نقابة في 141 دولة، والتي تزود وبشكل منتظم الهيئات الدولية بدراسات محلية.

ويتم استبقاء بعض المعطيات من المنظمات غير الحكومية ONG مثل المنظمة التي تناضل ضد الاستعباد (Anti Slavery International) أو المنظمة ضد تجنيد الأطفال (Amnesty, International) أو ضد الاستغلال الجنسي للأطفال ECPAT أو فدرالية الجمعيات المناهضة لتجارة دعاره الأطفال ومقرها تايلندا.

بالإضافة إلى المعلومات التي تأتي من المعاهد الوطنية لعلم الاجتماع، أو من الدراسات الاقتصادية، وجمعيات المساعدة للنمو والتي تكثر في آسيا وأمريكا اللاتينية.

قوانين عمل الأطفال :

إن الحديث عن القوانين الدولية لعمل الأطفال، يدفعنا إلى الحديث عن المكتب العالمي للعمل، باعتباره المنبع الرئيس لهذه القوانين.

المكتب العالمي للعمل OIT :

منظمة عالمية، تتكون من هيآت نقابية وهيآت حكومية، تأسست سنة 1919، وبعد تأسيسه مباشرة وضع الاتفاقية العالمية للعمل والتي تتكون من "سلسلة من الحقوق تسمى اتفاقيات يصادق عليها من طرف الدول الأعضاء في المنظمة، وتأخذ قوة القانون على الدول المصادقة عليها". (Manier, 1999, p88).

ولقد نصت الاتفاقيات رقم 87 سنة 1948، والاتفاقية رقم 98 سنة 1949، والاتفاقية رقم 100 سنة 1951، على القوانين الأساسية للعمل، والتي تمنع الاستعباد والعمل الإجباري، وعمل الأطفال أيضاً. وقد تمت المصادقة عليها من طرف 110 دولة من أصل 155 دولة عضو في المكتب العالمي للعمل.

لقد جاول المكتب العالمي للعمل منذ تأسيسه تنظيم العمل ومراقبة مدى تطبيق القوانين الدولية.

لقد أخذت هذه القوانين طابع التسلسل في سننها، فنجد مثلاً أن الاتفاقية رقم 29 سنة 1930 كانت تنص على منع العمل الاجباري وتمت المصادقة عليها من طرف 149 دولة وهي تمنع العمل الذي يتم " تحت التهديد بعقوبة معينة، والذي لا يؤدي بإرادة كاملة من طرف المعني".

ولقد جاءت الاتفاقية رقم 105 سنة 1957 من أجل تكملة الاتفاقية رقم 29. والتي تنص أيضاً على منع العمل الإجباري، وتمت المصادقة عليها من طرف 130 دولة. وهناك اتفاقيات أخرى أكثر تخصصاً وتعنى كل واحدة منها بمجال معين (الزراعي، الصناعي...).

بمجرد إنشاء المكتب العالمي للعمل، أصدر أول قانون تبنى فيه اتفاقية تنص على السن الدنيا للعمل في المصانع والتي حددت آنذاك بـ 14 سنة وتوالى بعدها اللوائح.

والقوانين والاتفاقيات التي بلغت 10 اتفاقيات ما بين 1919-1965.

وفي الملتقى العالمي للعمل" سنة 1973 قام المكتب العالمي للعمل بتبني اللائحة رقم 138 واللائحة رقم 146 حول السن القانونية للعمل" (BIT, 1981).

وأثناء طرح اللائحة 138 للمناقشة، أثارت الكثير من الجدل ولم يتم المصادقة عليها إلا من طرف 63 دولة. لقد نصت هذه اللائحة على: " منع كل عمل من شأنه أن يشكل خطورة على: صحة، أمن وأخلاق moralit" الشباب قبل 18 سنة (16 سنة تحت شروط معينة). وطالب كل الدول المصادقة عليها أن تأخذ كل الاحتياطات اللازمة من أجل ضمان تطبيقها.

لقد رأى الملاحظون أنه من غير المنطقي معاملة كل الدول بنفس المكيال، فتحديد السن الدنيا بـ 14 سنة، لم يكن ليتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية على وجه الخصوص، حيث لم يتم بعد سن إجبارية التعليم، وبالتالي يقع الطفل ضحية للاستغلال و يضطر للعمل في الخفاء. لذا اتفقوا على ضرورة التدرج في تحديد هذه السن، من أجل الوصول إلى هذا المبتغى.

فقبل المرور إلى تطبيقها وجب فرض إجبارية التعليم في الدول النامية ورفع هذه السن تدريجياً، وعلى الدول التي تتميز بضعف هياكلها التعليمية تحديد 14 سنة كنهاية إجبارية التعليم على أن تتعهد برفع هذه السن، وعليها أن تعلم المكتب العالمي للعمل عندما ترفعها.

وعلى الدول التي تعاني من تأخر في الخدمات الإدارية، أن تضمن على الأقل تطبيق هذه اللائحة في بعض القطاعات، كالقطاع الصناعي، البناء، النقل، المجال الصحي...، وتسمح اللائحة للأطفال ما بين 13-15 سنة بممارسة بعض الأنشطة التي لا تضر بصحتهم، أو نموهم، ولا بتعليمهم أو تكوينهم.

ولقد جاءت اللائحة 146 كمحاولة لإنجاد بعض التسهيلات من أجل تمكين تطبيق اللائحة 138، وهي تشمل التوصيات التالية تطبيق سياسة وطنية للعمل إن أهم مشكل يواجه الدول النامية ويشكل خطراً على بنائها الاجتماعي هو ظاهرة الفقر، لذا فهي مطالبة بتبني إجراءات اجتماعية، واقتصادية من أجل الحد من هذه الظاهرة، حتى لا تضطر العائلات إلى دفع أبنائها إلى العمل من أجل الاستعانة بدخل إضافي يساعدها على توفير أدنى الضروريات.

ومن بين هذه الاستراتيجيات مساندة العائلات كتنبي سياسة خاصة بالضمان الاجتماعي: كالمئح العائلية الخاصة بالأطفال، مصاريف العلاج....

خلق الوسائل الكافية الخاصة بالتربية والتوجيه المهني والتكوين، ببناء المدارس والمراكز الخاصة بالتكوين المهني، بالإضافة إلى الاهتمام بفئة الأطفال والمراهقين بدون عائلات، أو أولئك الذين يعيشون أوضاعاً صعبة في عائلاتهم.

إن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تحد من مخلفات ظاهرة الفقر التي تمس العائلات وتنعكس بشكل مباشر على الطفل الذي يصبح فريسة لمختلف الأخطار: كالمرض، الجهل، الانحراف.....، مما يؤثر على مستقبله، فاهتمام الدول بالعائلة ووضع برامج خاصة بالتكفل بها يضمن نمو الطفل في وسط متوازن.

وتنص التوصيات أيضاً على ضرورة تعهد الدول المصادقة على الاتفاقية، أن ترفع بالتدريج من السن الدنيا للعمل إلى أن تصل بها إلى 16 سنة.

إحصاءات المكتب العالمي للعمل حول عمل الأطفال :

إن آخر إحصاءات قدمها المكتب العالمي للعمل تعود إلى سنة 2002، في آخر دورة نظمتها منظمة الأمم المتحدة حول الطفولة بنيويورك وخصصتها للحديث حول عمل الأطفال.

ولقد أسفرت الإحصائيات عن وجود ما لا يقل عن 246 مليون يعملون في العالم، تتراوح أعمارهم بين: 05-17 سنة ويتمركزون في الدول النامية، مقابل 250 مليون سنة 1995

وقد سجلت أكبر نسبة 147 مليون بالدول الآسيوية، تليها دول إفريقيا شبه الصحراوية بـ 48 مليون، فدول أمريكا اللاتينية بـ 17,4 مليون، فالشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية بـ 13,4 مليون، ثم تأتي الدول المصنعة بعدد يقدر بـ 02,5 مليون وأخيرا 02,4 مليون بدول الاتحاد السوفياتي السابق.

رغم كون العدد قد تقلص بالمقارنة مع إحصائيات 1995 لكن المكتب العالمي للعمل لم يخف تحوفه لأن أوضاع هؤلاء الأطفال تزداد خطورة، و يعملون في أوضاع مزرية، تؤثر بشكل مباشر في صحتهم ونموهم، إن معظم الأطفال العاملين معرضون لمختلف الأخطار والتي تتعلق بشكل مباشر بنوع النشاط الذي يقومون به: كخطر التعرض للمواد الكيميائية الخطيرة، السقوط من المرتفعات، خطر الاختناق بالغازات السامة... إلخ.

يبقى من المهم معرفة وتحديد الأسباب التي تدفع بالطفل إلى العمل بدل انشغاله بالتربية والتكوين.

الأسباب التي تؤدي بالأطفال إلى العمل :

إن من أهم العوامل التي تساعد على معالجة ظاهرة ما معرفة مسبباتها ومحاولة محاربة هذه المسببات.

تسجل الأسباب والدوافع التي تدفع بالأطفال للعمل في سياق معقد، فتارة تظهر كنتيجة لعامل أو لعاملين و تارة ترجع إلى عوامل متعددة ومتشابكة يصعب فصلها وترجيح أحدها على حساب الآخر.

ففي الماضي كان عمل الطفل من بديهيات الحياة، إذ كان يلاحظ ويقلد الراشدين من أجل تعلم مهنة تضمن له حياة كريمة، بمعنى أن عمل الأطفال كان يدخل ضمن سيروية المجتمع. لكن مع تغير الظروف الاقتصادية ومع تغير المجتمعات، أصبح الأفراد مطالبين بتبني نموذج الإنسان العصري، وأصبحت المجتمعة وظيفية مجموعة من المؤسسات الاجتماعية المتعاقبة.

إن النمو والتطور الاقتصادي الذي عرفه العالم الحديث خلق نوعا من اللاتوازن والخلل الكبير في موازين القوى، فالدول الغنية ازدادت غنى وازدادت الدول الفقيرة فقرا. وتضطرب العائلات في الدول الفقيرة إلى الاعتماد على أفرادها حتى الأطفال منهم من أجل ضمان أدنى الضروريات. تجبر أعداد كبيرة من أطفال الدول النامية على العمل تحت وطأة الحاجة والعوز، وقليل منهم من يحالفه الحظ في مزاولة الدراسة لفترة قصيرة.

إن محاولة فهم أسباب عمل الأطفال تدفعنا إلى رصد الظاهرة في سياقها الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي، فهي ناتجة عن تأخر اجتماعي واقتصادي.

يرتبط عمل الأطفال في بعض المجتمعات ارتباطا وثيقا بالتقاليد و باعتقاد القبائل أنه كلما توفر للأسرة عدد أكبر من الأطفال، كلما توفرت لها فرص أكبر لضمان حياة كريمة. بما تمتلكه من أيدي عاملة تضاعف دخلها.

إن العيش في أسر ومجتمعات فقيرة، يجعل الشغل الشاغل للأفراد التفكير في إشباع الحاجات الأساسية، فلا تفكر العائلات في تعليم أبنائها وإنما تفكر في كيفية إطعامهم حتى لا يموتون جوعا، و ما عدا ذلك يصبح حلما بعيد المنال.

يشكل الأطفال يدا عاملة زهيدة يكثر الطلب عليها في سوق العمل. يعمل الأطفال لساعات طويلة تماما كالراشدين، لكنهم يتلقون أجورا أقل بكثير، لذا يفضل أرباب العمل وتحت سيطرة الصالح الاقتصادي الفردي، التضحية بالراشد في مقابل تشغيل الطفل لأن المردود سيكون نفسه مع تقليل في الأجور، فيجد رب الأسرة نفسه بدون عمل ليضطر إلى تشغيل ابنه من أجل تحسين الدخل. ويقضي الطفل سنوات طويلة في أداء نشاط متخلف يحرمه من التعلم ليلق بعد فترة مصير والده، ويبقى الجميع محبوسين في حلقة مفرغة تتكرر عبر الأجيال. إن الأسر تحلم بتحسين وضعها من خلال تشغيل أبنائها وإذا ما تزداد فقرا على فقرها، ويحكم على الأطفال بالجهل مدى الحياة، ويرهن مصير أمم بأكملها نتيجة لجهل أفرادها.

تبقى ظاهرة عمل الأطفال من أخطر الظواهر التي تهدد الطفولة عبر العالم، وتستتفز هذه الثروة البشرية التي لا يمكن تعويضها، لأنها تقضي على أجيال بأكملها.

وفي الجزائر وحتى وإن كانت من الدول المصادقة على القوانين التي تمنع عمل الأطفال، فإن هذه الظاهرة أخذت في الاستفحال في السنوات الأخيرة تحت تأثير مختلف التغيرات التي شهدتها و يشهدها المجتمع كما و كيفا، أثرت على كل البنى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية منها. وفي غياب إحصائيات رسمية تشير الملاحظة العابرة، إلى تزايد كبير وخطير لعدد الأطفال العاملين و خاصة في القطاع غير المهيكل الذي لا يصرح عنه فيفلت من طائلة القانون. لقد أصبح من الطبيعي أن نرى الكثير من الأطفال وأثناء أوقات الدراسة يزاولون أنشطة متعددة في ظروف تعرض صحة الطفل إلى الخطر، كما تجعله ضحية سهلة للانحراف بعيدا عن رعاية الأهل ودون حماية. يعمل الأطفال في أماكن متعددة بالليل وبالنهاري، في

الشوارع والطرق، لدى خواص أو لصالحهم الخاص من أجل مساعدة عائلاتهم أو تقليدا لأترابهم أو نفورا من المدرسة التي لم تعد في نظرهم ورقة رابحة لضمان المستقبل. إن الوضع ينذر بالخطر ويتطلب تحركا سريعا من الجهات المعنية ويحتم تضافر الجهود وتحرك الباحثين المختصين من أجل لفت الانتباه لهذه الظاهرة ومحاربتها.

المراجع

- 1-Benidict MANIER : Le travail des enfants dans le monde, Edition la decouverte, Paris, 1999.
- 2-BIT : Le travail des enfants, GENEVE, 1981.
- 3-Michel BONNET : Regard sur les enfants travailleurs, Edition page deux, paris, 1998.